

موجودًا بمعنى قولك دام موجودًا؛ لأن نَفَى النَّفْيِ إيجابٌ، و«ما» في قولك «ما زال» حرف نفْيٍ وفي قولك ما دام اسم مبهم ناقص ودام صلتها.

«الفرق» بين الفصل والفتق: أن الفتق بين الشئين اللذين كانا ملتصقين أحدهما متصل بالآخر فإذا فرق بينهما فقد فتقًا، وإن كان الشئ واحدًا ففرق بعضه من بعض قبل قطع وفصل وشق ولم يقل فتق، وفي القرآن ﴿كَانَّا رَتَقًا فَفَتَقْنَاهُمَا﴾ [الأنبياء: ٣٠] والرتق مصدر رَتَقَ رَتَقًا إذا لم يكن بينهما فرجة، والرتقاء من النساء التي يمتنع فتقها على مالكةا.

## الباب التاسع

في الفرق بين المثل والشبه<sup>(١)</sup> والعديل والنظير وما يخالف ذلك من المختلف والمتضاد والمتناهي وما يجري مع ذلك

«الفرق» بين الشبه والشبيه أن الشبه أعم من الشبيه، ألا تراهم يستعملون الشبه في كل شيء وقلما يستعمل الشبيه إلا في المتجانسين، تقول: زيدٌ شبيه الأسد أو شبه الكلب، ولا يكادون يقولون: شبيه الأسد وشبيه الكلب ويقولون: زيدٌ شبيه عمرو؛ لأن باب فعيل حكمه أن يكون اسم الفاعل الذي يأتي فعله على فعل ولا يأتي ذلك في الصفات، فإذا قلت: زيدٌ شبيه عمرو فقد بالغت في تشبيهه به وأجريت مجرى ما ثبت لنفسه، وإضافته إليه إضافة صحيحة، وإذا قلت: زيدٌ شبيه عمرو، وعمرو شبيه الأسد فهو على الانفصال أي شبه لعمرو، وشبه للأسد لأنه نكرة وكذلك المثل، ولهذا تدخل عليه «رُبَّ» وإن أضيف إلى الكاف، قال الشاعر:

يَا رُبَّ مِثْلِكَ فِي النَّسَاءِ عَزِيزَةٌ بَيْضَاءُ قَدْ مَتَعْتَهَا بِطَلَاقٍ

فأدخل «رُبَّ» على مثلك ولا تدخل رُبَّ إلا على النكرات، وأما الشبه فمصدر سُمِّيَ به، يقال: الشبه بينهما ظاهر وفي فلان شبه من فلان ولا يقال فلان شبه، والشبه عند الفقهاء الصفة التي إذا اشترك فيها الأصل والفرع وجب اشتراكهما في الحكم، وعند المتكلمين ما إذا اشترك فيه اثنتان كانا مثلين، وكذلك الفرق بين العدل والعديل سواء، وذلك أن العدل أعم من العديل وما كان أعم فإنه أخص بالنكرة فهو للجنس وغير الجنس، تقول: عمرو عدلٌ

(١) الشبه: بكسر الشين المشددة مع سكون الباء: أي المثل. أما الشبه بفتح الشين المشددة مع فتح الباء، فهو النحاس الأصفر، وجمع الكلمتين أشباه.

وَزَيْدٌ عَدِيلُهُ وَعَدْلُ الْأَسَدِ وَلَا يُقَالُ عَدِيلُهُ، وَقَالَ بَعْضُ النُّحَوِيِّينَ: مِثْلُ وَغَيْرُ وَشِبْهُ وَسَوَى لَا تَعْرِفُ بِالإِضَافَةِ، وَإِنْ أُضِيفَتْ إِلَى الْمَعْرِفَةِ لِلزُّومِ الإِضَافَةُ لِمَعْنَاهَا وَغَلَبَتْهَا عَلَى لَفْظِهَا، وَذَلِكَ أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ هَذَا الْمِثْلُ لَمْ تَخْرُجْ عَنْ أَنْ يَكُونَ لَهُ مِثْلٌ آخَرُ وَلَا يَكَادُ يُسْتَعْمَلُ إِلَّا عَلَى الإِضَافَةِ حَتَّى ذَكَرَ بَعْضُ النُّحَوِيِّينَ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ الْغَيْرُ، إِنَّمَا تَقُولُ غَيْرُكَ وَغَيْرُ زَيْدٍ وَنَحْوُ هَذَا، وَشِبْهِكَ مَعْرِفَةٌ وَشِبْهِكَ نَكْرَةٌ تَقُولُ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ شِبْهِكَ عَلَى الصِّفَةِ وَلَا يَجُوزُ بِرَجُلٍ شِبْهِكَ؛ لِأَنَّ شِبْهِهَا مَعْرِفَةٌ وَرَجُلٌ نَكْرَةٌ وَلَا يَوْصَفُ نَكْرَةٌ بِمَعْرِفَةٍ وَلَا مَعْرِفَةٌ بِنَكْرَةٍ، وَالدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ شِبْهِكَ نَكْرَةٌ وَإِنْ أُضِفَتْ إِلَى الْكَافِ أَنَّهُ يَكُونُ صِفَةً لِنَكْرَةٍ، وَالْمُرَادُ بِهِ الْإِنْفِصَالُ وَلَا يَجُوزُ شِبْهُكَ كَمَا يَجُوزُ شِبْهُكَ، وَذَلِكَ أَنَّ مَعْنَى شِبْهِكَ بِكَ الْمَعْرُوفَ بِشِبْهِكَ، فَأَمَّا شِبْهِكَ بِمَنْزِلَةِ مِثْلِكَ عَرَفَ بِشِبْهِهِ أَوْ لَمْ يَعْرِفْ.

«الفرق» بين المثل والمثلل أن المثلل ما تكافأ في الذات والمثلل بالتحريك: الصَّغَةُ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿مِثْلُ الْحَنَةِ الَّتِي وَعِدَ الْمُسْلِمُونَ﴾ [الرعد: ٣٥] أَي صِفَةُ الْحَنَةِ، وَقَوْلُكَ: ضَرَبْتُ لِفُلَانٍ مِثْلًا مَعْنَاهُ أَنَّكَ وَصَفْتَ لَهُ شَيْئًا، وَقَوْلُكَ: مِثْلُ هَذَا كَمِثْلِ هَذَا أَي صِفَتُهُ كَصِفَتِهِ وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿كَمِثْلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَثْقَارًا﴾ [الجمعة: ٥] وَحَامِلُوا الثَّوَرَةَ لَا يُبَاثِلُونَ الْحِمَارَ وَلَكِنْ جَمَعَهُمْ وَإِيَّاهُ صِفَةً فَاشْتَرَكُوا فِيهَا.

«الفرق» بين المثل والنَّدَّ<sup>(١)</sup> أن النَّدَّ هو المثل المناد من قولك نَادَ فُلَانٌ فُلَانًا إِذَا عَادَاهُ وَبَاعَدَهُ، وَلِهَذَا سُمِّيَ الضَّدُّ نَدًّا، وَقَالَ صَاحِبُ الْعَيْنِ<sup>(٢)</sup>: النَّدُّ مَا كَانَ مِثْلَ الشَّيْءِ يُضَادُّهُ فِي أَمْرِهِ، وَالنَّدِيدُ مِثْلُهُ وَالنَّدُودُ الشُّرُودُ، وَالتَّنَادُ التَّنَافُرُ، وَأَنَدَدْتُ الْبَعِيرَ وَنَدَدْتُ بِالرَّجُلِ سَمِعْتُ بِعَيْبِهِ، وَأَصْلُ الْبَابِ التَّشْرِيدُ فَالنَّدُّ لِمُنَادَاتِهِ لِصَاحِبِهِ كَأَنَّهُ يَرِيدُ تَشْرِيدَهُ.

«الفرق» بين المثل والشَّكْلِ<sup>(٣)</sup> أن الشَّكْلَ هو الذي يشبه الشيء في أكثر صفاته حتى يشكُلَ الفرق بينهما، وَيَجُوزُ أَنْ يُقَالَ أَنَّ اسْتِثْقَافَهُ مِنَ الشَّكْلِ وَهُوَ الشِّمَالُ وَأَحَدُ الشِّمَالِ، قَالَ الشَّاعِرُ:

حَيَّ الْحَمُولَ بِجَانِبِ الشَّكْلِ إِذْ لَا يَلَائِمُ شَكْلُهَا شَكْلِي  
أَي لَا تَوَافَقُ شِمَالُهَا شِمَالِي، فَمَعْنَى قَوْلِكَ: شَاكَلَ الشَّيْءُ الشَّيْءَ أَنَّهُ أَشْبَهَ فِي شِمَالِهِ، ثُمَّ سُمِّيَ الْمُشَاكِلُ شَكْلًا كَمَا يَسْمَى الشَّيْءُ بِالْمُصَدِّرِ، وَلِهَذَا لَا يُسْتَعْمَلُ الشَّكْلُ إِلَّا فِي الصُّورِ،

(١) النَّدُّ الْمِثْلُ وَالنَّظِيرُ. يُقَالُ: هُوَ نَدُّهُ، وَهِيَ نَدُّ فُلَانَةٍ، وَالْحَمْعُ أَنْدَادٌ قَالَ تَعَالَى: «فَلَا تَحْمِلُوا أَوْثَارًا» [البقرة: ٢٢].

(٢) صَاحِبُ الْعَيْنِ: الْمُتَقَصُّودُ بِهِ الْخَلِيلُ بْنُ أَحَدِ الْفَرَاهِيدِيِّ الْعَامِلِ فِي اللُّغَةِ، مُؤَسِّسُ عِلْمِ الْعُرُوضِ، وَمُؤَلِّفُ كِتَابِ الْعَيْنِ.

(٣) الشَّكْلُ: بَنَتِ التَّيْنِ الْمَشْدُودَةُ: الشُّبَّةُ وَالْمِثْلُ. وَيُطْلَقُ أَيْضًا عَلَى الْأَمْرِ الْمُنْتَبِهِ الشَّكْلُ، وَعَلَى هَيْئَةِ الشَّيْءِ وَصُورَتِهِ، أَمَّا الشَّكْلُ، فَهُوَ بِمَعْنَى الشُّبَّةِ وَالْمِثْلِ فَقَطْ. وَعَلَى هَذَا فَلَاوَلُ أَعَمُّ مِنَ الثَّانِي

فيقال: هذا الطائر شَكْلُ هَذَا الطَّائِرِ، ولا يُقَالُ: الحلاوة شَكْلُ الحلاوة، ومثل الشيء ما يماثله وذاته.

«الفرق» بين المثل والنظير: أن المثلين ما تكافأ في الذات على ما ذكرنا، والنظير: ما قابل نظيره في جنس أفعاله وهو متمكن منها كالنحوي نظير النحوي وإن لم يكن له مثل كلامه في النحو أو كتبه فيه ولا يقال: النحوي مثل النحوي، لأن التماثل يكون حقيقة في أخص الأوصاف وهو الذات.

«الفرق» بين المثلين والمتفقين: أن التماثل يكون بين الذوات على ما ذكرنا والاتفاق يكون في الحكم والفعل، تقول: وافق فلان فلانا في الأمر، ولا تقول ماثله في الأمر.

«الفرق» بين المثل والعدل: أن العدل ما عادل أحكامه أحكام غيره وإن لم يكن مثلاً له في ذاته ولهذا سمي العدلان عدلين، وإن لم يكونا مثليين في ذاتهما ولكن لاستوائيهما في الوزن فقط.

«الفرق» بين الشبه والمثل: أن الشبه يستعمل فيها يشاهد، فيقال: السواد شبه السواد، ولا يقال: القدرة كما يقال مثلها. وليس في الكلام شيء يصلح في المماثلة إلا الكاف والمثل، فأما الشبه والنظير فهما من جنس المثل، ولهذا قال الله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، فأدخل الكاف على المثل، وهما الاسمان اللذان جُعلا للمماثلة فنفي بهما الشبه عن نفسه فأكد النفي بذلك.

«الفرق» بين العدل والعدل: أن العدل بالكسر المثل، تقول عندي عدل جاريتك فلا يكون إلا على جارية مثلها، والعدل من قولك عندي عدل جاريتك فيكون على قيمتها من الثمن ومنه قوله تعالى: ﴿أَوْ عَدَلُ ذَلِكَ صِيَامًا﴾ [المائدة: ٩٥].

«الفرق» بين المساواة والمماثلة أن المساواة تكون في المقدارين اللذين لا يزيد أحدهما على الآخر ولا ينقص عنه، والتساوي: التكافؤ في المقدار، والمماثلة هي أن يسد أحد الشئين مسد الآخر كالسوداين.

«الفرق» بين كاف التشبيه وبين المثل أن الشيء يشبه بالشيء من وجه واحد لا يكون مثله في الحقيقة إلا إذا أشبهه من جميع الوجوه لذاته فكان الله تعالى لما قال: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ أفاد أنه لا شبه له ولا مثل، ولو كان قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ نقياً أن يكون مثله مثيل لكان قولنا: لَيْسَ كَمِثْلِ زَيْدٍ رَجُلٌ مناقضة؛ لأن زَيْدًا مثل مَنْ هُوَ مثله والتشبيه بالكاف يفيد تشبيه الصفات بعضها ببعض وبالمثل يفيد تشبيه الذوات بعضها ببعض تقول: لَيْسَ كَزَيْدٍ

رَجُلٌ، أي في بعض صفاته لأن كُلَّ أَحَدٍ مثله في الذات، وفُلَانٌ كالأسد أي في الشجاعة دون الهيئة وغيرها من صفاته، وتقول: السَّوَادُ عَرَضُ كَالْبَيَاضِ ولا تقول: مِثْلُ الْبَيَاضِ.

«الفرق» بين الاستواء والاستقامة: أن الاستواء هو تماثل أبعاض الشيء واشتقاقه من الشيء<sup>(١)</sup> وهو المثل كأنَّ بعضه شيءٌ بعضُ أي مثله، ونقيضه التَّفَاوُتُ، وهو أن يكونَ بعضُ الشيء طويلاً وبعضه قصيراً، وبعضه تاماً وبعضه ناقصاً، والاستقامة الاستمرارُ على سَنَنِ واحدٍ، ونقيضها الأعوجاجُ، وطريقٌ مستقيمٌ لا أعوجاجَ فيه.

«الفرق» بين الاستواء والانتصاب: أن الاستواء يكون في الجهات كُلِّها والانتصاب لا يكون إلا علواً.

## الفرق بين ما يخالف ذلك

«الفرق» بين الاختلاف والتفاوت: أن التَّفَاوُتَ كُلُّهُ مذمومٌ، ولهذا تَفَاهُ الله تعالى عن فعله فقال: ﴿مَا تَرَى فِي خَلْقِ الرَّحْمَنِ مِنْ تَفَوُّتٍ﴾ [الملك: ٣]، ومن الاختلاف ما ليس بمذموم ألا ترى قوله تعالى: ﴿وَلَوْ اُخْتَلِفَ أَلْوَنُ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ﴾ [المؤمنون: ٨٠]؟ فهذا الضَرْبُ من الاختلاف يكون على سَنَنِ واحدٍ، وهو دالٌّ على عِلْمِ فاعله، والتَّفَاوُتُ هو الاختلافُ الواقعُ على غير سَنَنِ وهو دالٌّ على جَهْلِ فاعله.

«الفرق» بين الأعوجاج والاختلاف: أن الأعوجاج من الاختلاف ما كان يميلُ إلى جهةٍ ثم يميلُ إلى أخرى وما كان في الأرض والدين والطريقة فهو عَوَجٌ مكسور الأول، تقول: في الأرض عَوَجٌ وفي الدين عَوَجٌ مثله، والعَوَجُ بالفتح ما كان في العود والحائط وكل شيء منصوب.

«الفرق» بين الاختلاف في المذاهب، والاختلاف في الأجناس: أن الاختلاف في المذاهب هو ذهابُ أحد الخصمَيْنِ إلى خلاف ما ذهبَ إليه الآخرُ، والاختلاف في الأجناس امتِناعُ أحد الشيئين من أن يسدَّ مسدَّ الآخرِ، ويجوزُ أن يقع الاختلاف بين فريقين وكلاهما مبطلٌ، كاختلاف اليهود والنصارى في المسيح.

«الفرق» بين المختلف والمتضاد: أن المختلفين اللذين لا يسدُّ أحدهما مسدَّ الآخر في الصفة التي

(١) السَّيُّ: المِثْلُ والنَّظِيرُ (يستوي فيه المذكر والمؤنث)، فيقال: هو سَنَكٌ، وهي سِنَكٌ، وقد يقال هم سَيٌّ. متساوون. وتقول: هذان سَيَّانٌ: بئلان. أو متماثلان، واجمع أسواءً.

يقتضيها جنسه مع الوجود كالسواد والحموضة، والمتضادَّان هما اللَّذَّانِ ينتفي أحدهما عند وجود صاحبه إذا كان وجود هذا على الوجه الذي يوجد عليه ذلك كالسواد والبياض، فكلُّ متضادٍّ مختلفٌ، وليس كلُّ مختلفٍ متضادًّا كما أن كلَّ متضادٍّ ممتنع اجتماعه وليس كلُّ ممتنع اجتماعه متضادًّا، وكلُّ مختلفٍ متغايِرٌ، وليس كلُّ متغايِرٍ مختلفًا، والتضادُّ والاختلاف قد يكونان في مجاز اللغة سواءً، يقال: زيدٌ ضدُّ عمرٍ وإذا كان محالًّا له.

«الفرق» بين التنافي والتضاد أن التنافي لا يكون إلا بين شيئين يجوز عليهما البقاء، والتضاد يكون بين ما يبقى وبين ما لا يبقى.

«الفرق» بين الضدِّ والتَّركِ أن كلَّ تركٍ ضدٌّ وليس كلُّ ضدٍّ تركًا لأن فعلَ غيري قد يُضادُّ فعلي ولا يكون تركًا له.

## الباب العاشر

في الفرق بين الجسم والجرم، والشخص والشبح وما يقرب من ذلك

«الفرق» بين الجسم والجرم: أن جرم الشيء هو خلقته التي خُلِقَ عليها، يقال: فلانٌ صغيرُ الجرم، أي صغيرٌ من أصل الخلقة، وأصل الجرم في العربية القطع كأنه قطع على الصغر أو الكبير، وقيل: الجرم أيضًا الكون والجرم الصوت أورد ذلك بعضهم، وقال بعضهم الجرم اسمٌ لجنس الأجسام، وقيل الجرم: الجسم المدود، والجسم هو الطويل العريض العميق، وذلك أنه إذا زاد في طوله وعرضه وعمقه قيل: إنه جسمٌ وأجسمٌ من غيره فلا تحيى المبالغة من لفظ اسم عند زيادة معنى إلا وذلك الاسم موضعٌ لما جاءت المبالغة من لفظ اسمه، ألا ترى أنه لا يقال هو أقدر من غيره إلا والمعلومات له أجل<sup>(١)</sup>؟ وأما قولهم أمر جسيم، فمجاز، ولو كان حقيقةً لجاز في غير المبالغة فقليل أمر جسيم، وكل ما لا يطلق إلا في موضع مخصوص فهو مجاز.

«الفرق» بين الجسم والشيء: أن الشيء ما يُرسم به بأنه يجوز أن يعلم ويخبر عنه، والجسم هو الطويل العريض العميق، والله تعالى يقول: ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ﴾ [القمر: ٥٢] وليس أفعال العباد أجسامًا، وأنت تقول لصاحبك: لم تفعل في حاجتي شيئًا، ولا تقول لم تفعل فيها شيئًا، والجسم اسم عام يقع على الجرم والشخص والجسد، وما بسبيل ذلك، والشيء أعظم، لأنه يقع على الجسم وغير الجسم.

(١) أي: أوضح وأبين